الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2011

د. شرقرق سمير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،

جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة، الجزائر.

مخلص.

تهدف هذه الدراسة إلى قياس وتحليل أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2011 .

حيث عالجت العلاقة ما بين المتغيرات(الاستثمار الأجنبي، الواردات، الاستثمار المحلي) من خلال طريقة المربعات الصغرى العادية، وكذلك طريقة التكامل المشترك.

هذه الدراسة توصلت إلى أن مرونة رأس المال الأجنبي كانت 0.028 ومرونة الواردات 0.741 بينما مرونة رأس المال المحلي كانت 0.158، كذلك هناك علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات.

Foreign direct investment and Economic growth in Algeria During the period 1990-2011

Abstract:

The aim of this study is to measure and analyze the Impact of foreign direct investment on economic growth of Algeria, over the period 1990-2011.

This study examines the relationship between variables through Ordinary least squares and cointegration.

The empirical findings also indicate that the elasticity of foreign capital is 0.028, and the elasticity of imports is 0.741 where is the contribution of domestic capital is 0.158, there is also cointegration between variables.

المقدمة.

لقد تزايدت أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الأعوام القليلة الماضية كأحد مكونات التدفقات الرأسمالية للدول النامية، حيث لم تكن العديد من حكومات هذه الدول ترحب كثيرا خلال عقد السبعينات بالاستثمار الأجنبي المباشر بسبب اتجاه الشركات المتعدية الجنسيات إلى تحقيق الأرباح دون الاهتمام بتحسين اقتصاديات تلك الدول.

أما مع عقد الثمانينات اختلفت هذه النظرة وأصبحت الحكومات تتنافس لاجتذابه، لأنه يعتبر مصدرا لرفع كفاءة رأس المال البشري والتغير التكنولوجي وامتصاص البطالة في اقتصاديات الدول النامية، وبالتالي أصبح محفزا للنمو الاقتصادي، كما يعتبر أحد أهم أدوات التنمية الاقتصادية الشاملة، ولأهميته هده حرصت الجزائر على جذب العديد من الاستثمارات، عن طريق إعادة دراسة وتحديث نظام الاستثمار الأجنبي لتطوير أحكامه وسياساته ليتلاءم مع المتغيرات العالمية المتلاحقة، وهذا لأجل الظفر بالمزايا التي يتيحها و في مقدمتها الرفع من معدلات النمو الاقتصادي[i].

بالإضافة إلى إتباع سياسات اقتصادية مناسبة، واستخدام العديد من الحوافز والامتيازات المالية والتمويلية لدفع وتطوير المناخ الاستثماري بها، لغرض جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

إشكالية الدراسة.

مما سبق نحاول في هذه الورقة البحثية الإجابة عن التساؤل التالي: هل هناك علاقة بين تدفقات الاستثمار الأجنبي والنمو الاقتصادي في الجزائر وما هي اتجاهاتها؟.

فرضيات الدراسة.

للإجابة عن مشكلة دراستنا وضعنا الفرضيات التالية:

- أن لتدفقات الاستثمار الأجنبي تأثير ايجابي على النمو الاقتصادي في الجزائر.
- أن الاستثمار المحلي له دور هام في خلق النمو الاقتصادي.
- أن أغلب تلك الاستثمارات الأجنبية موجهة لأنشطة غير إنتاجية.

الهدف من الدراسة.

تهدف هذه الدراسة إلى قياس تأثير أداء الاستثمارات الأجنبية المباشرة في النمو الاقتصادي في الجزائر وذلك في ضوء البيانات المتوفرة خلال الفترة (1990-2011)، وتم ذلك باستخدام وتطبيق الاختبارات المتبعة في الاقتصاد القياسي الحديث، والذي يبنى على اختبار خواص السلاسل الزمنية من حيث خاصية السكون والاعتماد على الاختبارات القياسية التي تتلاءم مع هذه الخواص، بالإضافة إلى الاعتماد على منهجية التكامل المتزامن أو المشترك، وكذلك تحديد اتجاهات العلاقة السببية بين الاستثمار الأجنبي والنمو الاقتصادي في الجزائر.

منهج الدراسة.

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، إذ أنه من أكثر المناهج العلمية المناسبة لدراسة هذه المشكلة ، إضافة إلى الاستعانة بالبرامج الإحصائية منها برنامج Eviews 5 لدراسة العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر و النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة محل الدراسة.

تقسيم الدراسة.

وقصد الإلمام بالموضوع ارتأينا تقسيمه إلى ما يلي:

1- الإطار النظري للعلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي.

2- الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر و خصائصه.

3- دراسة قياسية لعلاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بالنمو الاقتصادي في الجزائر.

1- الإطار النظري للعلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي.

أ- الدراسات السابقة:

هناك العديد من الدراسات التي حاولت قياس أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي نقتصر بذكر ما يلي:

- الدراسة التي قام بها" **مروان علاية"** بعنوان الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي و التي كانت تهدف إلى دراسة تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في تونس خلال الفترة 1973-2000 حيث توصل إلى أن ضعف التكنولوجيا المصاحبة للاستثمار أدت إلى عدم استفادة تونس من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، كما أن تركزها في قطاعات صناعية تقليدية لا تتطلب تكنولوجيا عالية مثل قطاع النسيج.
- في دراسة لـــــ " **رفيق نزاري"** والتي جاءت بعنوان الاستثمار الأجنبي المباشر و النمو الاقتصادي، حالة تونس و الجزائر و المغرب خلال الفترة 1991-2005، وقد توصل أن الاستثمار الأجنبي المباشر له تأثير سلبي في تونس، أما في الجزائر والمغرب فقد كانت ايجابية رغم محدوديتها في المغرب.
- كذلك دراسة **"زناسني سمية وبن حبيب عبد الرزاق"** حول محددات الاستثمار الأجنبي المباشر وأثرها على النمو: تحليل بانل لدول المغرب العربي خلال الفترة 1980-2010 حيث توصل إلى أن تدفقات الاستثمار الأجنبي لهذه الدول كان ذو أهمية من حيث جذب التكنولوجيا، وتراكم رأس المال، بالإضافة إلى خلق فرص العمل، وتحسين المؤسسات...

- دراسة "**سالت" (Salth)** سنة 1992 حول تأثير الاستثمار الأجنبي ونمو الناتج المحلي الإجمالي والتي توصلت إلى أن هناك ارتباط عكسي بين الاستثمار الأجنبي المباشر و معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في الفترة ما بين 1975-1980، كما توصلت الدراسة إلى أن النتائج التطبيقية لا تتفق مع النظرية الاقتصادية.
- دراسة "**Borensztein, Gregorio and Lee)** " التي اختبرت مدى تأثير الاستثمار الأجنبي على النمو الاقتصادي من خلال استخدام معادلة الانحدار المتعدد لـــ 69 بلد نامي، وقد توصلت إلى أن الاستثمار الأجنبي أداة مهمة في نقل التكنولوجيا ويرفع من النمو الاقتصادي، وهذا بصورة اكبر من الاستثمار المحلي، خاصة إذا تم الاهتمام برأس المال البشري.

ب- أثار الاستثمار الأجنبي على النمو الاقتصادي (الإطار النظري).

يعتبر موضوع الاستثمار الأجنبي المباشر من أكثر المواضيع إثارة للاهتمام على الصعيد العالمي، حيث أصبح من بين أهم مصادر خلق النمو الاقتصادي في البلدان النامية، وقد تعددت تعاريفه حيث أننا سنورد بعضا منها فيما يلي:

عرفه تقرير الاستثمار العالمي بأنه ذلك الاستثمار الذي تكون أغلبية ملكية رأسماله للمستثمر الأجنبي، أي حصة مسيطرة لشخص طبيعي أو لشخص اعتباري يتمتع بجنسية دولة غير تلك المضيفة ويتضمن التزاما طويل المدى، ويكون للمستثمر دورا فعالا في إدارة الاستثمار[ii].

أما بالنسبة لصندوق النقد الدولي فقد عرفه كما جاء في كتاب ميزان المدفوعات الصادر عن (IMF) عام (1993) أنه الاستثمار الذي يتم بموجبه اكتساب مصلحة مستديمة في المشروعات التي تم إدارتها في دولة بخلاف الدولة التي ينتمي إليها المستثمر، فضلا عن اكتساب المستثمر الأجنبي لصوت فعال في الإدارة، عن طريق امتلاك 25% من ملكية المشروع، معنى ذلك أن المستثمر الأجنبي يمكن له من وراء مساهمته في مشاريع تكون خارج موطنه الأصلي التحكم والسيطرة على إدارة المشروع، وبالتالي إمكانية امتلاكه جزء أو نصيب من الاستثمارات[iii].

كما عرفته المنظمة العالمية للتجارة بأنه عملية يقوم بها المستثمر المتواجد في (البلد الأم) حيث يستعمل أصوله في بلدان دول أخرى (مضيفة) مع نية تسييرها[iv].

كما عرفه آخرون بذلك النوع من الاستثمار الدولي الذي يعكس هدف حصول كيان مقيم في اقتصاد ما على مصلحة دائمة في مؤسسة مقيمة في اقتصاد آخر، وتنطوي هذه المصلحة على وجود علاقة طويلة الأجل بين المستثمر المباشر والمؤسسة، بالإضافة إلى تمتع المستثمر الأجنبي المباشر بدرجة كبيرة من النفوذ في إدارة المؤسسة[v].

ومن خلال التعاريف السابقة نستخلص أن الاستثمار الأجنبي المباشر هو قيام مستثمر أجنبي بالاستثمار في بلد غير بلده الأصلي " يسمى بالبلد المضيف" بشرط أن يكون له سلطة ورقابة على المشروع، ويكون هذا الاستثمار بإحدى الطرق التالية: شراء استثمار كان قائما في البلد المضيف، أو إنشاء شركة جديدة، أو الدخول في شراكة، أو اندماج.

من جهة أخرى فإن النظرية الاقتصادية تحمل تنبؤات متباينة بشأن الآثار المحتملة للاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي، حيث تتنامى الآثار الاقتصادية الكلية لتؤثر على تحسين الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج وبشكل أوسع الوصول إلى تعظيم الكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة في الاقتصاد[vi].

وعموما فإن العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي معقدة وذلك لعدة اعتبارات[vii]:

أولا: من ناحية التراكم الرأسمالي في اقتصاد مضيف، يتوقع أن يتعذر هذا التراكم بفضل الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال تشجيع اندماج المدخلات والتكنولوجيات في القطاع الإنتاجي للدولة المضيفة.

ثانيا: أن الاستثمار الأجنبي المباشر يحسن كفاءة الشركات المحلية للدولة المضيفة عن طريق الاتصال والتقليد والتعرض للمنافسة الشديدة من قبل الشركات الأجنبية.

ثالثا: يعتقد أن الاستثمار الأجنبي المباشر وسيلة مضمونة للتغيير التكنولوجي وتنمية رأس المال البشري في الدول النامية، حيث يحدث التطور التكنولوجي من خلال عملية" التعميق الرأسمالي "على شكل مقدمة من التنويعات لتشكيلة جديدة من السلع الرأسمالية أساسها المعرفة، كما يحدث أيضا عن طريق توجيه العمل وامتلاك المهارات المطورة من طرف الشركات الأجنبية.[viii]

وحسب رأينا إذا كان الاستثمار الأجنبي المباشر يسير وفق المنهج والخطة الاقتصادية في البلد المضيف وهناك مشاركة ومحاصصة فيه من قبل البلد المضيف، فإن العلاقات الاقتصادية ستسير باطراد محققة نموا ظاهرا في القطاعات الاقتصادية التي استثمر فيها، وبالتالي زيادة الناتج المحلي الإجمالي والنمو الاقتصادي للبلد.

وحتى يتسنى فهم جدوى الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي سيتم التعرض بشكل مختصر لوجهتي نظر المدرسة التقليدية والتجديدية عن هذه الاستثمارات.

فحسب وجهة نظر المدرسة التقليدية، فإنه تعد الاستثمارات الأجنبية مباراة يفوز بنتيجتها لاعب واحد فقط و هو الشركات الأجنبية، فهي تأخذ أكثر مما تعطي[ix]، حيث ترى أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة تؤدي إلى انخفاض النمو في الناتج القومي الإجمالي، نتيجة لشراء بعض الشركات الوطنية من قبل الشركات الأجنبية، وتحويل أرباحها إلى الخارج، إضافة إلى خروج الشركات الوطنية من السوق المحلي نتيجة للمنافسة مع الشركات الأجنبية، إلى جانب خنق الشركات المحلية وتحجيمها لاستحواذها على القطاع الاقتصادي الذي تمارس فيه هذه الشركات أنشطتها، ومن ثم الحد من جهود التنمية الاقتصادية في المستقبل والمتمثلة في نمو الناتج المحلي الإجمالي[x] .

أما ما يتعلق بوجهة نظر المدرسة التجديدية فهي تقوم على افتراض أساسي مفاده أن كلا من طرفي الاستثمار (الشركات الأجنبية و الدولة المضيفة) تربطهما علاقة المصلحة المشتركة، فكلا منهما يعتمد أو يستفيد من الآخر، لتحقيق هدف أو مجموعة من الأهداف المحددة. و بمعنى آخر أنه لا توجد مباراة من طرف واحد كما افترض الكلاسيك، و لكنها مباراة ذات طابع خاص، يحصل كل طرف فيها على الكثير من العوائد، غير أن حجم و عدد و نوع العوائد التي يتحصل عليها كل طرف تتوقف إلى حد كبير على سياسات و استراتيجيات و ممارسات الطرف الآخر بشأن الاستثمار الذي يمثل أساس و جوهر العلاقة بينهما، هذه الاستثمارات تؤدي إلى زيادة إمكانية النمو السريع في البلدان النامية، بسبب قدرتها على التمويل من المصادر الداخلية والخارجية، بشكل يفوق قدرة منافسيها المحليين، مما يمكن المشروعات الأجنبية من تمويل استثماراتها الجديدة ومن تم تعزيزها لإمكانات النمو في هذه البلدان[xi].

2- الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر وخصائصه.

خلال فترة الإصلاحات قامت الجزائر بمجموعة من القوانين والتشريعات تسعى كلها إلى تهيئة المناخ الملائم لتطوير الاستثمارات، و من أهم ما جاءت به هذه القوانين إنشاء وكالات لترقية الاستثمارات و أجهزة أخرى نذكر منها: وكالة ترقية و دعم الاستثمارات(APSI)، لجنة دعم مواقع الاستثمارات المحلية و ترقيتها (CALPI)، الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ)، الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمارات (ANDI)، المجلس الوطني للاستثمار(CNI)، الشباك الوحيد(GU)، صندوق دعم الاستثمارات(CSI)، و الوزارة المنتدبة المكلفة بترقية الاستثمار و متابعة الإصلاحات... لكن رغم هذه الجهود فإنها لم تستطع خلق بيئة استثمارية جذابة للمستثمرين وهذا تؤكده العناصر التالية[xii]

أ- تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

نلاحظ من الجدول رقم **(01)** أن مستويات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر عموما ظل منخفضا، إذ بلغ أقصى قيمة له سنة 2008 بقيمة 2846.5 مليون دولار، وهو دون مستوى مليار دولار، على الرغم أن قيمته تزايدت من 40 مليون دولار سنة 1990 إلى 2846.5 سنة 2008 ، ثم أنخفض بشكل محسوس انطلاقا من سنة 2009 ليصل سنة 2011 إلى 2572 مليون دولار.

الجدول رقم (01) : تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر للجزائر (1990– 2011)(مليون دولار).

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000
القيمة	40	80	30	——	——	25	270	260	606.6	291.7	438
السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
القيمة	1065	633.8	881.90	1081.3	1795.4	1661.6	2646	2846.5	1065	2200	2572

المصدر : قاعدة بيانات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية(الانكتاد)، تقرير الاستثمار العالمي 2010،2011.

ب- مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في الناتج المحلي.

من الجدول رقم (2) يتضح أن مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية بلغت سنة 1991 نسبة 0.06%، و بدأت هذه النسبة في الارتفاع منذ 1995 حتى وصلت في أحسن الأحوال إلى 12.3% سنة 2009، لكن انطلاقا من 2010 تراجعت بشكل كبير لتصل سنة 2011 الى 1.37%، بسبب التدابير الجديدة المعتمدة في مجال الاستثمار الأجنبي بموجب قانون المالية التكميلي لسنة 2009 الذي حد من نشاط المستثمرين الأجانب واشتراط مشاركة المؤسسات الجزائرية، بنسبة 51% للطرف الجزائري و49% للطرف الأجنبي لتحوز بذلك الجزائر نسبة الأغلبية في جميع المشاريع الجديدة، بالإضافة إلى حق الشفعة الذي أقرته وزارة المالية، والذي يمنح الحكومة الحق في اقتناء أسهم الشركات الأجنبية الناشطة بالسوق المحلية عند اتخاذ أي قرار يقضي بتوقيف نشاطها، دون أن ننسى تأثير الأزمة المالية والاقتصادية التي تشهدها جل الدول الصناعية على الاستثمارات الأجنبية بمختلف الأسواق العالمية بما فيها الجزائر، وعليه يمكن القول بأن مشاركة الاستثمار الأجنبي في تنمية الاقتصاد الجزائري تبقى ضعيفة جدا للمشاركة في التنمية الاقتصادية خلال الفترة الأخيرة[xiii].

الجدول رقم (02) : مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في الناتج المحلي (1990-2011).

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000
النسب (%)	2.2	0.06	0.062	....	....	0.35	0.58	0.54	1.26	0.6	0.8
السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
النسب (%)	2.17	1.87	9.6	1.03	1.05	6.6	8.8	8.5	12.3	1.5	1.37

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على المصادر التالية:

UNCTAD ,world Investment Report 2004.2007
IMF, http://www.imf.org/external/french/pubs/ft/scr/2011/cr1139f.pdf.

ج- التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي في الجزائر ما بين 2002-2009.

ما يمكن ملاحظته من الجدول رقم (3) أن أغلب الاستثمارات الموجهة للجزائر كانت لقطاعات غير منتجة وفي مقدمتها قطاع الخدمات وقطاع النفط[xiv]، بينما قطاعات حساسة كالزراعة (0.12%)،

والصحة (0.35%) والسياحة (1.57%) كانت غائبة كليا، وهو ما سيكون له آثار سلبية في تحسين مستوى المعيشة وتحقيق الأمن الغذائي.

الجدول رقم (03) : التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة (2002-2009).

القطاع	عدد المشاريع	النسبة	المبلغ (مليون يورو)	النسبة
الزراعة	10	1,44	20,21	0,12
الأشغال العمومية	99	14,27	4726,63	27,96
الصناعة	387	55,76	8895,35	52,67
الصحة	4	0,58	59,82	0,35
النقل	33	4,76	125,31	0,74
السياحة	15	2,16	262,16	1,57
الخدمات	143	20,61	1179,36	6,98
الاتصالات	3	0,43	1625,85	9,63
المجموع	694	100	16889,85	100

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار 2010.

3- دراسة قياسية لعلاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بالنمو الاقتصادي في الجزائر.

لقياس أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990 – 2011 سنعتمد على دالة الإنتاج كوب دوغلاس، وهذا بالاستناد على النموذج المستخدم من طرف زياد محمد ليلي و زكية احمد مشعل في الدراسة التي قاما بها على الاقتصاد الأردني حول علاقة وأثر الاستثمار الأجنبي والواردات على النمو الاقتصادي خلال الفترة 1976–2003، هذه الأخيرة اعتمدت في تحديد موضوعها ونموذجها على دراسة Marwah, Tavakoli 2004 وقد جاء النموذج على الشكل[xv]:

حيث GP : الناتج المحلي الإجمالي مقيم بالدولار الأمريكي.

K : رأس المال المحلي مقيم بالدولار الأمريكي.

INV : الاستثمار الأجنبي مقاس بتراكم الاستثمار الأجنبي مقيم بالدولار الأمريكي.

L : العمالة.

M : الواردات من السلع والخدمات مقيمة بالدولار الأمريكي.

حيث تكتب المعادلة السابقة كالتالي:

وبإدخال بعض التعديلات البسيطة بعد قسمة المعادلة على العمالة، نخرج بالمعادلة الموالية التي تجنبنا مشكلة عدم تجانس التباين، وكذلك تجنب مشكلة الارتباط الخطي المتعدد.

نحاول تقدير واختبار معدلات النموذج من خلال البرنامج الإحصائي Eviews 5 ، حيث سنقوم باختبار مدى استقرارية السلسلة أولا وبعدها نحاول اختبار العلاقات السببية بين المتغيرات وكذلك اختبار التكامل المشترك.

أ- <u>اختبار استقرارية السلسلة:</u>

بهدف تجنب مشكلة الانحدار الزائف يجب معرفة ما إذا كانت السلسة مستقرة أم لا، حيث تظهر النتائج جيدة من حيث المعنوية للمعلمات المقدرة وكذلك ارتفاع R^2.
لكنها في الواقع لا تقدم تفسيرا حقيقيا ولتجنب هذه المشكلة نقوم بتطبيق اختبار ديكي فولر الموسع ADF والجدول التالي يبين نتائج الاختبار.

الجدول رقم (4): اختبار استقرار المتغيرات.

المتغير	القيمة المحسوبة	القيمة الحرجة	فترة الإبطاء	مستوى الثقة
Log(GP/L)	-3.070957	-3.020686	1	عند المستوى 5 %
Log(K/L)	-3.138402	-3.020686	1	عند المستوى 5 %
Log(IDE/L)	-4.985605	-3.020686	1	عند المستوى 5 %
Log(M/L)	-3.598577	-3.020686	1	عند المستوى 5 %

المصدر: من إعداد الباحث من خلال برنامج Eviews 5

يتضح من الجدول أن جميع المتغيرات مستقرة عند الفرق الأول، وأنه عند القيام بتقدير العلاقة بين المتغيرات باستعمال طريقة المربعات العادية ظهرت النتائج التالية:

الجدول رقم (5): نتائج تقدير النموذج

Dependent Variable:log PIB
Method: Least Squares
Date: 02/26/13 Time: 18:01
Sample: 1990 2011
Included observations: 22

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.963240	0.185905	5.181345	0.0001
Log(KL)	0.158819	0.199245	0.797105	0.4358
Log(IDE)	0.028608	0.009628	2.971279	0.0082
Log(M)	0.741469	0.254467	2.913816	0.0093

R-squared	0.981682	Mean dependent var	3.827891
Adjusted R-squared	0.978629	S.D. dependent var	0.154791
S.E. of regression	0.022628	Akaike info criterion	-4.576252
Sum squared resid	0.009217	Schwarz criterion	-4.377880
Log likelihood	54.33877	F-statistic	321.5526
Durbin-Watson stat	1.558251	Prob(F-statistic)	0.000000

المصدر: من إعداد الباحث من خلال برنامج Eviews 5

تظهر النتائج أن المتغيرات المستقلة في النموذج تفسر المتغير التابع بنسبة 98.16 % وأن الباقي راجع للأخطاء العشوائية، وعليه يمكن القول أن المتغير التابع مفسرا جيدا من قبل المتغيرات المستقلة.

وبالرجوع لمعاملات النموذج يتضح ما يلي:

الأثر الايجابي لمتغيرات الدراسة حيث تظهر النتائج أن مرونة الاستثمار الأجنبي المباشر 0.028 أي أن زيادة بنسبة واحد بالمائة في حجم الاستثمار الأجنبي المباشر تؤدي إلى زيادة في الناتج الإجمالي بـــ 0.028، هذا الأثر ورغم صغره إلا أنه مهم و ايجابي، ويمكن اعتباره تأكيدا لنتيجة دراسة زناسني سمية وبن حبيب عبد الرزاق التي توصلت إلى زيادة في الناتج بـ 0.28% [xvi].

كما تشير النتائج الأثر الايجابي للاستثمار المحلي حيث أن زيادته بنسبة واحد بالمائة يؤدي إلى زيادة في الناتج الإجمالي بـــ 0.158، كذلك وبسبب قيام الجزائر بتحرير تجارتها الخارجية بالإضافة لتبعية الاقتصاد الجزائري للخارج فيما يخص الغذاء والمواد المصنعة والنصف مصنعة فإن مرونة الواردات كانت مرتفعة 0.7414.

ب- اختبار التكامل المشترك.

بعدما وجدنا أن جميع المتغيرات ساكنة بالفرق الأول وأنها متكاملة على انفراد من الدرجة الأولى من خلال اختبار جذر الوحدة، ننتقل إلى المرحلة الثانية في منهجيتنا والمتمثلة في دراسة التكامل المشترك بين الناتج المحلي الإجمالي والاستثمار الأجنبي من جهة والناتج المحلي والاستثمار المحلي من جهة أخرى، وفي الأخير بين الناتج المحلي والواردات.

- مصفوفة الارتباط:

من الجدول أدناه نلاحظ أن علاقة الارتباط كبيرة بين المتغيرات حيث تقع خارج المجال (-0.3، +0.3) وبالتالي مصفوفة الارتباط تثبت وجود علاقة الارتباط .

الجدول رقم (6): مصفوفة الارتباط بين المتغيرات

	Log(PIB)	Log(M)	Log(KL)	Log(IDE)
Log(PIB)	**1.000000**	**0.985961**	**0.980711**	**0.676777**
Log(M)	**0.985961**	**1.000000**	**0.991499**	**0.610564**
Log(KL)	**0.980711**	**0.991499**	**1.000000**	**0.603890**
Log(IDE)	**0.676777**	**0.610564**	**0.603890**	**1.000000**

المصدر: من إعداد الباحث من خلال برنامج Eviews 5

- **اختبار السببية لجرانجر (La cousalité):** في هذا الاختبار نقوم بدراسة العلاقة السببية بين متغيرات الدراسة ، من الجدول أدناه **نلاحظ:**

في **حالة التغيير في معدل الاستثمار الأجنبي المباشر بسبب التغيير في الواردات** فإننا نسجل أن الاحتمال المقابل لإحصائية فيشر F أصغر من 5% ، وهذا يعني أن التغيير في الاستثمار الأجنبي المباشر يسبب تغيير النمو في الواردات.

في **حالة التغيير في معدل الاستثمار الأجنبي المباشر بسبب التغيير في الاستثمار المحلي** فإننا نسجل أن الاحتمال المقابل لإحصائية فيشر F أصغر من 5% ، وهذا يعني أن التغيير في الاستثمار الأجنبي المباشر يسبب تغيير النمو في الاستثمار المحلي، أما باقي المتغيرات فإننا نسجل أن الاحتمال المقابل لإحصائية فيشرF أكبر من 5%، أي انه لا توجد علاقة سببية .

الجدول رقم (7): نتائج اختبار العلاقة السببية بين المتغيرات.

Pairwise Granger Causality Tests
Date: 03/02/13 Time: 21:18
Sample: 1990 2011
Lags: 2

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Probability
Log(M) does not Granger Cause log(PIB)	20	1.02664	0.38205
Log(PIB) does not Granger Cause log(M)		2.42486	0.12233
Log(KL) does not Granger Cause log(PIB)	20	2.37694	0.12685
Log(PIB) does not Granger Cause log(KL)		0.97015	0.40158
Log(IDE) does not Granger Cause log(PIB)	20	3.05523	0.07708
Log(PIB) does not Granger Cause log(IDE)		0.15377	0.85880
Log(KL) does not Granger Cause log(M)	20	2.51075	0.11467
Log(M) does not Granger Cause log(KL)		1.05431	0.37288
Log(IDE) does not Granger Cause log(M)	20	4.40017	0.03136
Log(M) does not Granger Cause log(IDE)		0.15820	0.85508
Log(IDE) does not Granger Cause log(KL)	20	7.72247	0.00495
Log(KL) does not Granger Cause log(IDE)		0.07484	0.92823

المصدر: من إعداد الباحث من خلال برنامج Eviews 5

كما أن نتائج اختبار التكامل حسب johansen 1995 لاكتشاف العلاقة على المدى الطويل الذي يعطينا γ_{trace}ونسبة الإمكانات العظمى باستخدام مستويات like hood ration

الفرضية الأولى : $H_0 / r=0$

الفرضية الثانية: $H_1 / r>0$

نرفض H_0 لصالح H_1 إذا كانت γ_{trace} المحسوبة اكبر من القيم الحرجة

نلاحظ من النتائج انه توجد ثلاث قيم لـ $trace$ اكبر من القيمة الحرجة

القيمة الذاتية 0.73 ، 61.49 > 47.85 بمستوى ثقة 5%.

القيمة الذاتية 0.61 ، 34.93 > 29.79 بمستوى ثقة 5%.

القيمة الذاتية 0.54 ، 15.92 > 15.49 بمستوى ثقة 5%.

بمعنى رفض الفرضية العدمية القائلة بعدم وجود أي متجه للتكامل المشترك، وبالتالي توجد علاقة تكامل بين المتغيرات.

الجدول رقم (8): نتائج اختبار التكامل المشترك لـ johanson

Prob	Trace statistic	Critical value 5%	القيمة الذاتية
0.0016	61.49	47.85	0.73
0.017	34.93	29.79	0.61
0.043	15.92	15.49	0.54
0.802	0.062	3.84	0.003

المصدر: من إعداد الباحث من خلال برنامج Eviews 5

الاستنتاجات والتوصيات.

إن الاهتمام بالاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر في تزايد مستمر، ويبدو ذلك جليا من خلال البرامج والإصلاحات المنتهجة من طرف السلطات الجزائرية في محاولة منها لتوفير المناخ الاستثماري الملائم، و التي تهدف إلى ترقية وتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر خارج قطاع المحروقات، التي تعتبر مجالا خصبا لجذب الاستثمارات الأجنبية، خاصة في مجال الفلاحة والسياحة، والتي بدورها تدعم النمو الاقتصادي.

لكن رغم كل هذه الجهود فإن السلطات الجزائرية لم تستطع خلق مناخ جذاب للاستثمار وهو ما تؤكده النتائج التالية:

- إن مرونة رأس المال الأجنبي لا تتعدى 0.028 أي أن زيادة بنسبة واحد بالمائة في حجم الاستثمار الأجنبي المباشر تؤدي إلى زيادة في الناتج الإجمالي بحوالي 2.8 بالمائة ورغم صغرها إلا أنها مهمة و ايجابية.

- كذلك التغير بنسبة واحد بالمائة في حجم الاستثمار المحلي تؤدي إلى زيادة في الناتج الإجمالي بحوالي 15.8 بالمائة وهو ما يؤكد دور برامج الإصلاحات المنتهجة.

- أما مرونة الواردات فكانت 0.7414 والتي تظهر أنها معتبرة نظرا لقيام الجزائر بتحرير تجارتها الخارجية منذ التسعينات بالإضافة لتبعية الاقتصاد الجزائري للخارج فيما يخص الغذاء والمواد المصنعة

والنصف مصنعة خاصة في ظل برامج الإنعاش الاقتصادي وبرنامج دعم النمو الذي انطلق مند سنة 2000.

- من دراسة السببية وجدنا أن التغيير في الاستثمار الأجنبي المباشر يسبب تغيير النمو في كل من الاستثمار المحلي والواردات.
- أن تدفقات الاستثمار الأجنبي إلى الجزائر بسيط تهيمن عليه قطاعات غير منتجة كالطاقة و الخدمات.

لكن بالرغم من كل الجهود المبذولة من طرف الدولة الجزائرية في إطار استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر ، إلا أنه يظل دون مستوى الطموحات و القدرات التي تزخر بها الجزائر في شتى الميادين ، وخير دليل على ذلك هو عدم تجاوز نسبة مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية كنسبة من الناتج الوطني الخام معدل 12.3% إلا سنة 2009.

الهوامش.

[i]- ناجي بن حسين، دراسة تحليلية لمناخ الاستثمار في الجزائر، المؤتمر الدولي الثالث حول الاستثمارات الأجنبية وإدارة المعرفة، الكويت،2008، مقال منشور على الموقع التالي:http://www.cba.edu.kw/wtou/download/conf3/naji.PDF

[ii]- زاهد محمد ديرى، إدارة الأعمال الدولية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن،2011، ص 159.

[iii]- نزيه عبد المقصود مبروك، الآثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2007، ص 31-32

[iv]- زوينة ريال، تطور الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر وأثرها على جلب الاستثمار الأجنبي المباشر، مجلة الإصلاحات الاقتصادية والاندماج في الاقتصاد العالمي، مخبر الإصلاحات الاقتصادية، التنمية واستراتيجيات الاندماج في الاقتصاد العالمي، الجزائر، العدد9، 2010، ص 5.

[v]- عبد المجيد قدي، المدخل إلى سياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، 2003، ص 251.

[vi] - OECD, L'investissement direct étranger au service du développement: Optimiser les avantages Minimiser les couts, Service des Publications de l'OCDE, France, 2002, p8-10.

[vii]- بيوض محمد العيد، تقييم اثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في الاقتصاديات المغاربية دراسة مقارنة : تونس، الجزائر، المغرب، رسالة ماجستير ، جامعة فرحات عباس سطيف،2011، ص 112-113.

[viii] - Peter J. Buckley, Jeremy Clegg, Chengqi Wang, Adam R. Cross, FDI, regional differences and economic growth: panel data evidence from China, transnational corporations review, volume 11, N° 01, United Nations publications, switzerland, April 2002, p 01.

[ix]- عبد السلام أبو قحف، اقتصاديات الاستثمار الدولي ، المكتب العربي الحديث ، الإسكندرية 1992 ، ص 213.

[x]- عدنان غانم، لبنى حسين صالح المسيبلي، دور الاستثمارات الأجنبية في التنمية (في الجمهورية اليمنية)، مجلة جامعة دمشق، المجلد 19، العدد 2 ، 2003 ، ص 189.

[xi]- عدنان غانم، لبنى حسين صالح المسيبلي، مرجع نفسه، ص 190.

[xii]- لمعلومات أكثر ارجع إلى تقارير مناخ الاستثمار في الدول العربية 2004-2011

[xiii] - Rapport du FMI, n° 11/39 : Le Conseil d'administration du FMI conclut les consultations au titre de l'article IV 2010 avec l'Algérie ,Mars 2011, P(05) .

[xiv]- les investissements direct étrangers dans le monde : benchmarking, document 15,2010,p 14-16

[xv]- زياد محمد عرفات ابو ليلي ، أثر الاستثمار الأجنبي والواردات على النمو الاقتصادي: دراسة تطبيقية على الأردن للفترة 1976–2003، ماجستير اقتصاد، جامعة اليرموك، 2005، ص 57-58.

[xvi]- *ZENASNI Soumia and BENHABIB Abderrezzak*, The Determinants of Foreign Direct Investment and Their Impact on Growth:Panel Data Analysis for AMU Countries, International Journal of Innovation and Applied Studies, Vol. 2 No 3, 2013, p 306.

THE SCIENTIFIC JOURNAL

ARAB ACADEMY I N DENNARK

Managing Editor

PROF. DR. WALID AL-HAYALI

Editorial Secertary

PROF. DR. HASSAN AL-SUDANY

Board of Editors

Prof. Dr. Lutfi Hatem

Prof. Dr.Kadum ALaddly

Ass. Prof. Dr. Thair Alathari

Ass. Prof. Dr.Mohammed Falhy

Dr. Aseel Al-Amiri

Address: The Arab Academy in Denmark
kobbelvænget 72 B, st
2700brønshøj
Denmark

Website : www.ao-academy.org

e-mail : ao_university@yahoo.dk